من الأصول المرفوضة عند العرب

(دراسة نحوية وصرفية)

إعداد الدكتور

محمود أحمد شحاته حسانين

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - جرجا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله علي ما أعطي وأنعم، والصلاة والسلام علي النبي المكرم، سيدنا محمد وعلي آله وصحبة وسلم.

وبعد

فقد توقفت كثيرا عندما أردت أن أكتب في هذا الموضوع- بعد أن جمعت شيئاً مما وفقني الله إلي جمعه- وذلك قبل كتابته هذه المرة بسنتين تقريباً، وخلال هذه المدة كان الحنين يعاودني كثيراً علي استكماله، وذلك كلما قرأت شيئا في النحو أو الصرف، يقال عنه: إنه من الأصول المرفوضة عند العرب، فرأيت أنه لابد من جمع هذه الظاهرة في بحث مستقل وإماطة لثام الغموض عنها، ومعرفة سبب رفض العرب لهذا وذاك.

فاستعنت بالله- عز وجل- ورجوت منه التوفيق والسداد في جمع ما أستطيع من هذه الظاهرة- مكملاً لما سبق جمعه من قبل- وجعلتها في بحث مستقل، ليكون سهل الرجوع إليه عند الحاجة، داعيا الله- عز وجل- أن يضيف إلي المكتبة العربية جديداً نافعاً.

فكان بفضله ونعمته- هذا البحث الذي جاء عنوانه:

"الأصول المرفوضة عند العرب بين النحو والصرف جمع ودراسة وتحليل..".

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وقسمين وخاتمة.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها السبب الداعي لإختيار هذا الموضوع.

أما القسم الأول: فأفردتة للمسائل النحوية، وقد اشتمل علي ثمانية مباحث.

المبحث الأول: رفضهم إظهار خبر المبتدأ قبل الظرف.

المبحث الثاني: رفضهم إظهار خبر المبتدأ بعد " لولا".

المبحث الثالث: رفضهم إظهار الفعل بعد قولهم:" إفعل هذا إما لا".

المبحث الرابع: رفضهم استعمال مصدر" عسي" للتي للمقاربة.

المبحث الخامس: رفض بني تميم إظهار خبر" لا" النافية للجنس.

المبحث السادس: مجيء الجملة مستغني بها عن الخبر، ورفض اعتبارها خبراً في نحو: "زيد اضربه".

المبحث السابع: رفضهم الإخبار عن" سبحان الله".

المبحث الثامن: رفضهم الإخبار عن" لكَاع، ولكَع"، ونحوهما مما لا يستعمل إلا في النداء.

وأما القسم الثامن: فأفردتة في للمسائل الصرفية، وقد إشتمل علي ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: رفض استعمال المفرد من " مذاكير" _ نحوه- عند بعضهم.

المبحث الثاني: رفضهم استعمال المكبر من نحو: " ليبلية، وأصيلان".

المبحث الثالث: رفضهم استعمال أصل" قام".

وأما الخاتمة: فقد أوجزت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث.

... رتبت هذه المباحث علي حسب ترتيب أبواب كتب شروح الألفية، لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل لوجهه خالصاً، وأن يضعه في ميزان الحسنات يوم أن نلقاه. وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصل اللهم علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم.

دكتور

محمود أحمد شحاتة حسانين.

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر- جرجا

القسم الأول

المسائل النحوية

المبحث الأول

رفضهم إظهار خبر المبتدأ قبل الظرف

ينقسم الظرف والجار والمجرور إلي قسمين: لغو، ومستقر بفتح القاف.

فاللغو: ما ذكر عامله، ولا يكون إلا خاصاً.

وسمي بذلك،لخلوه من الضمير في المتعلق، ولأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله، إذ لا يستقر فيه معني ذلك العامل، وفي هذه الحالة يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر حتما، ويجب ذكره ولا يجوز حذفه إلا لقرينة، ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضا مع حذفه، فلا يصح في حالتي حذفه أو ذكره أن يكون الظرف، أو الجار والمجرور هو الخبر، ولا في موضع رفع خبرا(١).

والمستقر: ما حذف عامله، عاما كان ـ ولا يكون إلا واجب الحذف- أو خاصا واجب الحذف، نحو:" يوم الجمعة صمت فيه"،أو جائزة نحو: "زيد علي الفرس"، أي راكب.وسمي المستقر مستقراً، لاستقرار الضمير فيه.وقيل: المستقر : ما متعلقة عام.

واللغو: ما متعلقه خاص.وعليه اقتصر الدماميني.

وهو مقتضي قول المغني(٢): لا ينتقل الضمير من المحذوف- إذا كان

(١) ينظر الصبان :١/ ٢٠٠، والنحو الوافي ١/ ٣٤١، وراجع تعليق الفرائد ٣/ ١١١.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٨.

خاصاً- إلي الظرف والجار والمجرور(١).

ويشترط في الجار والمجرور الواقعين خبراً، أن يكونا تامين(٢)، نحو: " زيد أمامك" و" محمد في الدار".

بخلاف الناقص ، وهو : مالا يفهم بمجرد ذكره وذكر معلومه ما يتعلق به، نحو :" زيد عنك"، و" عمرو بك"، فلابد لنحو هذين من ذكر المتعلق به، نحو:" زيد عنك معرض"،و"عمرو بك واثق".

فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف، نحو قولك:"أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بشر فبخالد".

أي:فـ " بخالد مأخوذ"، فحذف" مأخوذ " لدلالة الأول عليه(٣).

وإذا وقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، يكونان- حينئذ- متعلق بمحذوف وجوباً، تقديره: استقر، أو مستقر، وهذه هي الأخبار في الحقيقة.

وإنما حذفتهما وأقمت الظرف مقامها إيجازاً، لما في الظرف من الدلالة عليه، إذا المراد بالاستقرار استقراراً مطلق، لا استقرار خاص.

فلو أردت بقولك:"زيد عنك"، أنه جالس أو قائم، لم يجز الحذف، لأن الظرف لا يدل عليه، لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار ،أن يكون جالسا أو قاعدا(٤).

(١) ينظر الصبان ١/ ٢٠٠.

(٢) معني التمام : أن يفهم منه متعلقة المحذوف ، ويتحقق هذا في حالتين : أولاهما: أن يكون المتعلق عاما، نحو : زيد عندك، وزيد في الدار. وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا . وقد قامت القرنية الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل: زيد مسافر اليوم وعمرو غدا ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيدا غدا أهـ. ينظر منحة الجليل ١/ ٢١٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨، وراجع التصريح ١/ ١٦٦، والهمع ١/ ٩٨.

(٤) ينظر ابن يعيش ١/ ٩٠.

وإذا حذف الاستقرار ونقل ضميره إلي الظرف، لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً(١).

قال ابن يعيش: (واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر، أو مستقر وأقمت مقامة علي ما ذكرنا، صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير للمبتدأ في المعني، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلي الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف(٢).

آراء النحاة في عامل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً.

أختلف النحاة في هذا علي أقوال:

١- ذهب الأخفش والفارسي والزمخشري : إلي أن تقديره" كان" أو" استقر". وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا.

واختار هذا المذهب الأنباري وصححه(٣).

٢- ذهب جمهور البصرين : إلي أن تقديره" كائن" أو "مستقر"، واحتجوا أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنما يكون اسما مفرداً.

فكل من الفريقين استند إلي أصل صحيح.

---

(١) ينظر الهمع ٢/ ١٠٨.

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٠.

(٣) ينظر الانصاف ١/ ٢٤٦.

ورجع الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل ، نحو: " أما في الدار فزيد"، وقوله- تعالي:﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾(١)، لأن "أما" لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد، أو جملة شرط دون جوابه، ولأن "إذا" الفجائية لا تليها الأفعال علي الأصح.

وقال ابن هشام في المغني(٢): والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا ، بل بحسب المعني(٣).

واختلف في النقل عن سيبويه، فنسب إليه المحذوف من قبيل المفرد، كما نسب إليه أن المحذوف من قبيل الجملة(٤).

قال ابن مالك - أثناء حديثه عما يحتمله كلام سيبويه في هذه المسألة- :" الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه: أن ينتصب الظرف المذكور بـ" مستقر" أو" استقر"أو شبههما، وكلام سيبويه(٥) قابل لاستنباط ذلك منه، لأنه قال- قاصداً للظروف الواقعة بعد المبتدأ- وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم- إذا قلت :" أنت الرجل علماً"- عمل فيه ما قبله. فما قبلها يحتمل أن يريد به الذي قبلها في اللفظ ، وهو المبتدأ.

ويحتمل أن يريد به الذي قبلها في التقدير، وهو" مستقر" أو " استقر" أو شبههما(٦).) واختار ابن مالك كون المقدر اسم فاعل معللا لذلك.

---

(١) سورة يونس من الآية ٢١.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٧.

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٦٦، وراجع شرح قطر الندى ص١٦٥.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١١.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٣، ٤٠٤.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٦.

قال في شرح الكافية الشافية: (وكونه اسم فاعل أولي لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلي تقدير آخر، لأنه واف بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع.

وتقدير الفعل يحوج إلي تقدير اسم الفاعل، إذ لابد من الحكم بالرفع علي محل الفعل، إذا ظهر في موضع الخبر..

والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل.

الثاني: أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً- وقدر تعلقه بالفعل- أمكن تعلقه باسم فاعل.

وبعد "أما" و"إذا" المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعل، نحو: "أما عندك فزيد"، و"خرجت فإذا في الباب زيد"، لأن "أما" و"إذا" المفاجأة لا يليهما فعل، لا ظاهر ولا مقدر.

وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع، وجب رد المحتمل إلي ما لا احتمال فيه، ليجرى الباب علي سنن واحد.

وهذا الرأي الذي دللت علي أولويته هو مذهب سيبويه(١).

والآخر مذهب الأخفش(٢).

٣- ذهب الكوفيون : إلي أن الظرف ينتصب علي الخلاف ، إذا وقع خبر للمبتدأ.

(١) ينظر الكتاب ١/ ٥٥، ٥٦، ٢/ ١٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩، ٣٥٠.

فإذا قلت :" زيد عنك، أو خلفك لم ينتصب" عندك"و" خلفك" بإضمار فعل ولا بتقديره، وإنما ينتصب بخلاف الأول، لأنك إذا قلت:"زيد أخوك" فـ" زيد" هو الأخ، فكل واحد منهما رفع الآخر.

وإذا قلت :" زيد خلفك" ،فإن " خلفك" مخالف لـ" زيد" لأنه ليس إياه، فنصبناه بالخلاف(١).

وما ذهب إليه الكوفيون رده كثير من النحاة(٢).

قال ابن يعيش- بعد أن ذكر قول الكوفيين-: (وهذا قول فاسد، لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لا نتصب الأول كما ينتصب الثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الثاني أيضاً، لأن الخلاف عدم المماثلة، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وأيضاً فإن من مذهبهم أم المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف، إذا قلت :" زيد عندك" وذلك العائد مرفوع ، وإذا كان مرفوعا فلابد له من رافع، وإذا كان له رافع في الظرف، كان ذلك الرافع هو الناصب فأعرفه(٣).

تعيين موضع التقدير في متعلق الظرف والجار والمجرور:

الأصل أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، نحو:" في الدار زيد" لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

(١) ينظر ابن يعيش١/ ٩١، وراجع الإنصاف ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، والارتشاف ٢/ ٥٤، والتصريح ١/ ١٦٦.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣، ٣١٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩١.

وقد يعرض ما يقتضي إيجاب تقديره مؤخراً ، نحو:" إن في الدار زيداً"، لأن " إن" لا يليها مرفوعاً.

ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره متأخرا في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم علي المبتدأ(١).

والمختار وفاقا لأهل البيان تقديره في البسملة فعلا مؤخرا، مناسبا لما جعلت هي مبدأ له، فيقدر في أول القراءة" باسم الله اقرأ ، وفي الأكل : باسم الله آكل، وفي السفر: باسم الله ارتحل ، وعليه قوله- ﷺ- في ذكر النوم" باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك أرفعه.

وذهب البصريون: إلي انه يقدر فيها كل موضع ابتداء: كائن باسم الله، فيكون خبر المبتدأ مقدراً. وذهب الكوفيون: إلي أنه يقدر: أبتدئ باسم الله(٢).

رأي النحاة في الخبر:

اختلف النحاة في الخبر، أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو جموع المتعلق والظرف والجار والمجرور؟

فذهب جمهور البصريين: إلي أن الخبر هو المجموع، نظراً إلي توقف مقصود الخبر علي كل واحد منهما.

واختار هذا المذهب الرضي وابن الهمام(٣).

(١) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٥٠، والصبان ١/ ٢٠١.
(٢) ينظر الهمع ٢/ ١٠٨.
(٣) ينظر التصريح ١/ ١٦٦،والصبان ١/ ٢٠٠، ومنحة الجليل / ٢١٠.

وذهب ابن كيسان : إلي أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز.

وذلك نظرا إلي أن العامل هو الأصل، ومعموله قيد له(١).

واختار هذا المذهب ابن مالك، قال في شرح التسهيل: (والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل، هو مذهب أبي الحسن ابن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافي ، وتسميته خبرا علي الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل له لا تصلح إلا علي سبيل المجاز(٢).)

وهذا الرأي هو ما تطمئن إليه النفس، لأنهم أجمعوا علي أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينه تدل عليه.

وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام، فليكن مثل الخاص ليجرى الباب علي سنن واحد(٣).

قال السيوطي:- بعد أن ذكر رأي ابن كيسان-:(هذا هو التحقيق(٤).)

وذهب الفارسي وابن جني: إلي أن الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وأن العامل صار نسياً منسياً(٥). والقائل هذا نظر إلي الظاهر(٦).

(١) ينظر الهمع ١/ ٩٩، والصبان ١/ ٢٠٠.
(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٨، وراجع شرح شذور الذهب ص٤١٠، والهمع ١/ ٩٩.
(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١٠، هامش٢.
(٤) الهمع ١/ ٩٩.
(٥) ينظر المرجع السابق ١/ ٩٩.
(٦) ينظر الصبان ١/ ٢٠٠.

حكم إظهار متعلق الظرف الواقع خبراً:

سبق أن ذكرنا أن الظرف أو الجار والمجرور إذا وقع أحدهما خبراً، وجب حذف المتعلق إذا كان عاماً.

وأجاز ابن جني[1] إظهار المتعلق العام في الخبر، مستدلا لذلك بقول الشاعر:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن

فأنت لدي بحبوحة الهون كائن[2]

وذهب ابن يعيش : إلي أنه إذا حذف المتعلق ونقل ضميره إلي الظرف لم يجر إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً كما سبق.

فأما إن ذكر المتعلق أولاً، فقيل:" زيد استقر عندك"، فلا يمنع منه مانع[3]. واستغربه ابن هشام[4].

حكم حذف الكون الخاص:

لا يجوز حذف الكون الخاص إلا لدليل، ويكون الحذف ـ حينئذ- جائزاً لا واجبا، اللهم إلا لمعارض، كأن يكون ممثلاً أو شبه، ولا ينتقل-

(١) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٦، والهمع ٢/ ١٠٨، والصبان ١/ ٢٠٠.

(٢) من الطويل ، ولم أهتد لقائله. اللغة: المولى : يطلق علي معاني كثيرة، منها : السيد والحليف، والناصر ، والعبد، والمحب، وبحبوحة الشئ: وسطه ، والهون: الذل والهوان. والشاهد في قوله : «كائن» حميث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خبراً. وبه استدل ابن جني علي جواز إظهار المتعلق في الخبر. والبيت شاذ ، لأن الأصل - عند الجمهور- أن الخبر إذا كان ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، أن يكون كل منهما متعلقا بكون عام واجب الحذف.ف. من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٧، والارتشاف ٢/ ٥٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١١، والهمع ١/ ٩٩، ٢/ ١٠٨، وشرح شواهد ابن عقيل ص٣٢.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، وراجع مغني اللبيب ٢/ ٨١، والهمع٢/ ١٠٨.

(٤) راجع مغني اللبيب ٢/ ٤٤٦.

حينئذ- ضمير هو المحذوف إلي الظرف والمجرور. وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص.

وهذا التوهم باطل بالاتفاق علي جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول. فكيف يكون وجود معمول مانعا من الحذف؟مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل.

واشتراط النحوين الكون المطلق، إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه[1].

ومما يتخرج علي حذف الكون الخاص لقرينه، قولهم " من لي بكذا" ، أي : يتكفل لي بهن وقوله- تعالي-:﴿فطلقوهن لعدتهن﴾[2]، أي : مستقبلات لعدتهن.

كذا فسر جماعة من السلف، وعليه عول الزمخشري.

وتوهم أبو حيان [3]أن الخاص لا يحذف،وقال الصواب أن اللام للتوقيت وأن الأصل: لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف.

وما ذهب إليه أبو حيان رد بأنه لا يمكن جعل اللام للتوقيت، للإجماع علي أن الطلاق في حالة الحيض منهي عنه، بل اللام متعلقة بمحذوف دل عليه معني الكلام، أي : فطلقوهن مستقبلات لعدتهن.أي: متوجهات إليها.

وإذا طلقت المرأة في الطهر المتقدم علي القرء الأول من أقرائها،

(١) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٨، ٤٤٩، وتعليق الفرائد ٣/ ١١١.

(٢) سورة الطلاق من الآية١.

(٣) ينظر البحر المحيط ٨/ ٢٨١.

فقد طلقت مستقبلية لعدتها، والمراد أن يطلق في طهر لم يجامعن فيه، ثم يتركن حتى تنقضي عدتهن.

وأيد هذا بقراءة النبي ﷺ:" فطلقوهن من قبل عدتهن"(١).

ومما يتخرج علي التعليق بالكون الخاص - أيضاً- قوله- تعالي- :﴿الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثي بالأنثي﴾(٢)" ، والتقدير : مقتول أو يقتل من لا كائن.

اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر الكائن بقتل الحر، وفيه تكلف.

ونظير هذه الآية قوله- تعالي- :﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن﴾(٣).

أي أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقودة بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف والأذن مصلومة بالأذن ، والسن مقلوعة بالسن. هذا هو الأحسن.

وكذلك الأرجح في قوله تعالي:﴿الشمس والقمر بحسبان﴾(٤)، أن يقدر بجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي : جريان الشمس والقمر كائن بحسبان(٥).

تتمه:

كما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً،

(١) ينظر الفتوحات الإلهية ٤/ ٣٥٥، وراجع التفسير الكبير للفخر الرازى ٣٠/ ٣٠.
(٢) سورة البقرة من الآية ١٧٨. (٣) سورة المائدة من الاية ٤٥.
(٤) سورة الرحمن ، الآية ٥.
(٥) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٩.

كذلك يجب حذفه في مواطن أخرى، وهي:

١- أن يقعا صفة:

نحو:" مررت برجل عندك" ، وقوله- تعالي- :" أو كصيب من السماء"(١).

٢-أن يقعا حالا:

نحو:" مررت بزيد عندك ، أو في الدار" ،وقوله- تعالي- " فخرج علي قومه في زينته"(٢).(٣)

وأما قوله- سبحانه وتعالي- :" فلما رآه مستقراً عنده(٤)"،فزعم ابن عطية أن" مستقراً" هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله، قد ظهر.

والصواب: أن هذا الاستقرار معناه: عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

وإلي هذا ذهب أبو البقاء وابن هشام وغيرهما(٥).

٣- أن يقعا صلة:

نحو:" جاء الذي عندك، أو في الدار"،وقوله تعالي:﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ﴾(٦)".

لكن يجب في الصلة أم يكون المحذوف فعلا، والتقدير:جاء الذي

(١) سورة البقرة من الآية ١٩.
(٢) سورة القصص من الآية ٧٩.
(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٢٣، والهمع ٢/ ١٠٨.
(٤) سورة النمل من الاية ٤٠.
(٥) ينظر التبيان ٢/ ١٠٠٩، ومغني اللبيب ٢/ ٤٤٥.
(٦) سورة الأنبياء من الآية ١٩.

استقر عندك، أو في الدار، والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه إليهما(١).

٤-أن يرفعا الاسم الظاهر(٢).

نحو:" ما في الدار أحد"،و" عندك زيد" ،وقوله- تعالي-:﴿أفي الله شك﴾(٣)،" ﴿أو كصيب من السماء فيه ظلمات﴾(٤)، و" مررت برجل معه صقر" و" جاء الذي في الدار أبوه" ،و "زيد عندك أخوه "، و" مررت بزيد عليه جبة".

وذهب أكثر النحاة : إلى أن ما بعدهما فاعل وجوبا لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ورجح قوم كونه فاعلا، مع جواز كونه مبتدأ مؤخرا والظرف خبر مقدم. واختاره ابن مالك(٥).

ورجح قوم الابتدائية مع جواز كونه فاعلا ، قال أبو حيان: (وتقول:" زيد خلفك أبوه"، فـ " أبوه" مرفوع بالظرف علي الفاعلية، ويجوز أن يرفع علي الابتداء والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن" زيد"، هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا(٦).)أ.هـ

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١٣، وشرح قطر الندى ص١٥٤.

(٢) وذلك إذا اعتمد- كالوصف- على نفى ، أو استفهام ، أو موصوف ، و موصول ، أو صاحب خبر، أو حال.ينظر شرح شذور الذهب ص٤١٠، والهمع ٢/ ١٠٧.واختلف في عامل الرفع ، هل هو الظرف ، أو المتعلق المقدر؟ والأكثرون علي أنه الظرف حقيقة ، ينظر الهمع ١/ ٩٩.

(٣) سورة إبراهيم من الآية ١٠.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٩.

(٥) ينظر الهمع ٢/ ١٠٧.

(٦) الارتشاف ٢/ ٥٥، وراجع الهمع ٢/ ١٠٧.

وأوجب السهلي (١)كزنه مبتدأ مرفوعا بالابتداء، كما يرتفع في:" قائم زيد بالابتداء، لا بـ " قائم".

٥-أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه:

كقولهم- لمن ذكر أمرا تقادم عهده-" " حينئذ الآن"، ،أصله: كان ذلك حينئذ واسمع الآن. وقولهم للمعرس: " بالرفاء والبنين"، بإضمار: أعرست(٢).

٦- أن يكون المتعلق محذوفا علي شرطية التفسير:

نحو:" أيوم الجمعة صمت فيه"، ونحو:" بزيد مررت به". وذلك عند من أجازه، مستدلا بقراءة بعضهم:﴿ وللظالمين اعد لهم﴾(٣).

والأكثر ون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء ، أو ينصب بإضمار " جاوزت" ونحوه.

وبالوجهين قريء في الآية.

٧- القسم بغير الباء:

نحو قوله- تعالي- :﴿والليل إذا يغشي﴾(٤)"،و"﴿والله لأكيدن أصنامكم﴾(٥)، وقولهم" لله لا يؤخر الأجل".

ولو صرح بالفعل في نحو ذلك ، لوجبت الباء(٦).

(١) ينظر نتائج الفكر ص٣٢٥.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٦، والهمع ٢/ ١٠٨.

(٣) سورة الإنسان من الآية ٣١، والقراءة لابن مسعود مختصرا ابن خالويه ص١٦٦.

(٤) سورة الليل ، الآية ١.

(٥) سورة الأنبياء من الآية ٥٧.

(٦) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٤٧.

المبحث الثاني

رفضهم إظهار خبر المبتدأ بعد "لولا"

"لولا" حرف يدخل علي جملتين: اسمية فقعلية، لربط امتناع الثانية بوجود الأولي، فهي تعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها ، كما يدخل حرف الشرط علي جملتين فعليتين ، فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة ، فإذا قلت : قام زيد خرج محمد ، فهاتان الجملتان متباينتان لا تعليق لإحداهما بالأخرى، فإن أتيت بـ" إن" الشرطية _مثلا- فقلت:" إن قام زيد حرج محمد" فقد ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداهما بالأخرى، حتي لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة، لم تفد ولم تكن كلاما.

وكذلك" لولا" ، تقول زيد قائم خرج محمد، فهاتان جملتان متباينتان إحداهما : مبتدأ وخبر، والأخرى : فعل وفاعل، فإذا أتيت بـ" لولا" وقلت:" لولا زيد قائم لخرج محمد"، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الولي، فصارتا كالجملة الواحدة، إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولي، لكثرة الاستعمال وتعين المحذوف، حتي رفض ظهوره ولم يجر استعماله، لسد جواب" لولا" مسده وحلوله محله، فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض.

فإذا قلت :" لولا زيد لخرج محمد"، كان تقديره: لولا زيد حاضر أو مانع، ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول، وليست الجملة الثانية خبر عن المبتدء، لأنه لا عائد منها إلي " زيد" ، والجملة إذا وقعت خبرا، فلابد

فيها من عائد إلي المبتدأ. وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بـ " لولا" ، وجواب لها(١).

راي النحاة في حذف الخبر بعد "لولا":

١- ذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن مالك : إلي أن حذف الخبر بعد لولا" واجب، إذا أريد به كون مطلق، أما إذا أريد كون مقيد لا دليل عليه، لم يجز الحذف نحو:" لولا زيد سالمنا ما سلم"،و" لولا عمر عندنا لهلك"، ومنه قوله- عليه الصلاة والسلام- (٢):"لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأسست البيت علي قواعد إبراهيم".

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه ، جاز الإثبات والحذف، نحو:" لولا أنصار زيد حموه لم ينج"،فـ "حموه" خبر مفهوم من المعني، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، فيجوز إثباته وحذفه.

وجعلوا من هذا القبيل قول الشاعر(٣):

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥، وراجع الأزهية ص١٦٦، ١٦٧، والجامع الصغير ص ٥١، والهمع ١/ ١٠٤،. والأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢١٥.

(٢) الحديث في صحيح البخاري (كتاب الحج) وله أكثر من رواية ينظر فتح الباري ٣/ ٥١٤. ط دار الريان .

(٣) من الوافر ،وقائله أبو العلاء المعرى . اللغة : يذيب : من الإذابة وهى إسالة ما كان صلبا، والرعب : الخوف ، والعضب: السيف القاطع ، والغمد : غلاف السيف، والإسالة : إذجا السيلان.

والمعني : أن هذا السيف تفزع منه السيوف ، فلولا أن أغمادها تسكها لسالت، لذوابتها من فزعها منه. والبيت للتمثل لا للاستشهاد ، فإن المعري من شعراء الدولة العباسة ، وهو لا يحتج بشعره. ووجه التمثيل في قوله : «فلولا الغمد يسكه لسالا» حيث ذكر الخبر بعد «لولا» ومع هذا يجوز تركه لدلالة المبتدأ عليه ، إذ من شأن غمد السيف إمساكه.

والجمهور علي أنه لحن ، لأن الشاعر من المولدين ، فقلا يحتج بكلامه.

ورد قولهم بورود مثله في الشعر الفصيح ، كما سيأتى.

=

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا(١)

٢- ذهب الجمهور أن حذف الخبر بعد " لولا" واجب مطلقا، بناء علي أنه لا يكون عندهم إلا كونا مطلقا.

وأوجبوا جعل الكون المقيد مبتدأ، وأما نحو: لولا زيد ما سلم، فتركيب فاسد ويقال فيه : لولا مسالمة زيد إيانا ، أي : موجودة.

ويقال ـ في لولا أمصار زيد حموه ما سلم-: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي: موجودة ولحنوا الشاعر في البيت السابق(٢).

قال ابن هشام: (وليس التلحين يجيد، لاحتمال تقدير " يمسكه" بدل اشتمال من " الغمد" ، علي أن الأصل:" أن يمسكه"، ثم حذفت " أن" فارتفع الفعل.

أو تقدير" يمسكه" جملة معترضة بين المبتدأ والخبر المحذوف.

وقيل: يحتمل تقدير " يمسكه" حالا من الخبر المحذوف.

ورد هذا بنقل الأخفش، أنهم لا يذكرون الحال بعد" لولا" لأنها خبر في المعني.(٣))

وقالوا عن الحديث : إنه مروى بالمعني، والمشهور في الروايات:

= وقيل : إن التقدير :لولا إمساك غمده ، ورد هذا بأن فيه تكلف لا حاجة إليه.

من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، والارتشاف ٢/ ٣١، ومغني اللبيب ١/ ٣٧٣، وشرح شذور الذهب ص٣٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٠، والأشمونى ١/ ٢١٥، وشرح شواهد الصغري للعينى علي هامش حاشية الصبان علي شرح الأشموى ١/ ٢١٥، ٢١٦.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ١٧٨، ١٧٩، والهمع ١/ ١٠٤، ١٠٥.

(٢) ينظر التصريح ١/ ١٧٩.

(٣) ينظر مغني اللبيب ١/ ٢٧٣.

لولا حدثان قومك، لولا حداثة قومك، لولا أن قومك حديثوا العهد(١).

والمذهب الأول هو الصحيح ، لسلامته من التكلفات التي ذهب إليها الجمهور في تخريج الأمثلة السابقة ، دون حاجة إلي ذلك.

وتلحين الشاعر مردود بورود مثله في الشعر الموثوق به(٢). وما قالوه عن الحديث مردود، بأنه يؤدى غلي رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها، علي أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عرباً، أما إذا كانوا عربا- وهو الظاهر- فلا، لقيام الحجة بلسانهم(٣).

رأي النحاة في المرفوع بعد "لولا":

ذهب الفراء: إلي أن الاسم المرفوع بعد " لولا" ليس مبتدأ، بل مرفوع بـ "لولا" نفسها، لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل.

واختار هذا المذهب الانبارى(٤).

وحكي الفراء عن بعضهم: أنه مرفوع بـ " لولا" لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد أو لم يحضر.

وذهب الكسائي: إلي أنه مرفوع بفعل محذوف، تقديره: لولا وجد زيد، أو نحوه(٥). وذهب البصريون (٦):إلي أن المرفوع بعد " لولا"

(١) ينظر الصبان ١/ ٢١٦.

(٢) كقول الشاعر :

لولا زهير جفاني كنت معتذرا ... ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا

- ينظر الصبان ١/ ٢١٦، وشرح شواهد ابن عقيل ص٤١.

(٣) ينظر الأشمون مع حاشية ا صبان ١/ ٢١٦.

(٤) ينظر الانصاف ١/ ٧٤.

(٥) ينظر التصريح مع حاشية يس ٢/ ٢٦٣، والهمع ١/ ١٠٥.

(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٧٠، والتصريح ١/ ١٧٩.

مبتدأ، وصحح مذهبهم الشيخ خالد ، ونسبه لسيبويه(١)،واختاره ابن مالك، لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر، كان نظير المقسم به في كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به وسد الجواب مسده، بل يكون أولي بصحة حذف الخبر ، لأن في" لولا" إشعاراً بالوجود المانع من ثبوت معني الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففي حذف الخبر بعد ط لولا" من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة.

ورد القول بأن المرفوع بعد" لولا" مرفوع بها، أو مرفوع بفعل مضمر، معللا لذلك: بأنه يستلزم مالا نظير له، إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولأي قبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير.

وأيضا فإن المبتدأ أصل المرفوعات، فأي موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره، فالابتداء أولي به، وأطال في ذلك(٢).

وضعف ابن يعيش القول بأن الاسم الواقع بعد" لولا" يرتفع بـ" لولا" نفسها، لنيابتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد، وهو قول الكوفيون. وذكر ثلاثة أوجه لتضعيف ذلك، تركتها خوف الإطالة(٣).

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٩، ١٤٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) راجع شرح المفصل ١/ ٩٦.

المبحث الثالث

رفضهم إظهار الفعل بعد قولهم:" افعل هذا إما لا"

تحذف " كان" وجوبا بعد " إن" الشرطية مع معموليها ، كما في قولهم "افعل هذا إما لا" أي إن كنت لا تفعل غيره، فـ" ما" عوض عن" كان" واسمها، وأدغمت نون " إن" فيهل لتقارب مخرجيهما، و" لا" هي النافية للخبر وهو " تفعل" ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، وتقديره: فافعله(١).

ومعني هذا : أن رجلا أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه، فوقف في فعلها، فقيل له: أفعل كذا وكذا عن كنت لا تفعل الجميع، فأضمرت" كان" بعد" إن" وعوض منها و لا يحذف الفعل وما يتصل به، وكثر حتى صار الأصل مهجورا(٢).

ولا يحذف الفعل مع" إن" المكسورة معوضا منه" ما" إلا في هذا (٣).

ومنه قوله:

أمرت الأرض لوان مالا ..... لو أن نوقا لك أو جمالا

أو ثله من غنم إمالا(١).

---

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٩٥.

(٢) ينظر ابن يعيش ١/ ٩٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٦، والأشموني ١/ ٢٤٥.

(٣) ينظر الارتشاف ١/ ١٠١.، والهمع ١/ ١٢٢.

(٣) من منظور الرجز .ولم اهتد إلي قائله.

اللغة

ك أمرعت: أخصبت ، والثلة -بضم المثلثة، وقد تفتح : القطعة من الشئ، وهي هنا جماعة الغنم. والشاهد في قوله : «إمالا» حيث حذفت « كان » وجوبا مع معموليها ، وحذف =

المبحث الرابع

رفضهم استعمال مصدر" عسى" التي للمقاربة

أصل الأفعال أن تكون متصرفة، من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان، ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها.

ولهذا قال سيبويه: فأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضي ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع.

وهذه" عسي" قد خالفت غرها من الأفعال، ومنعت من التصرف، وذلك لأمور ، منها:

١- أنهم أجروها مجري " ليس" إذا كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل، لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، فصارت كـ " ليس" في إنها بلفظ الماضي وينفي بها الحال، فمنعت لذلك من التصرف كما منعت " ليس".

٢- أنها ترج فشابهت " لعل".

وقد استضف بعضهم هذا الوجه من التعليل ، قال:وذلك أن شبه الحرف معني مضعف للاسم لا للفعل، فأكثر السماء مبنية بنيت لشبهها الحروف، نحو " كم" و"من" فأما الفعل فإنه إذا أشبه بمعناه الحرف فإنه لا يمنع التصرف، وذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال، ألا ترى أن " غلا" في الاستثناء نائبة عن استثني، والهمزة في الاستفهام

=الفعل ما يتصل به ، حتي صار ظهوره مرفوضا. والتقدير : إن كنت لا تجدين غيرها.
من مواضعه : شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٦، والهمع ١/ ١٢٢، والأشموني ١/ ٢٤٥.

نائبة عن استفهم.

والشيء إنما يعطي حكما بالشبه إذا أشبهه في معناه، وأما إذا أشبهه في معني هو له أو يساويه فيه، فلا.

ولو جاز أن يمنع التصرف" عسي" لأنها في معني" لعل"، لجاز أن يمنع " استثني" التصرف لمشاركة " إلا" ولجاز أن يمنع " أنفي" التصرف لمشاركة " ما"، وذلك قول من قال إن " ليس" ممنوعة التصرف لمشاركة " ما" في معناها، والآخر: إنها لما دلت علي قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها علي معني في غيرها، إذ الأفعال تدل علي معني في نفسها لا في غيرها، فحمدت لذلك جمود الحروف.

والدليل علي أنها فعل مع جمودها جمود الحروف وعدم تصرفها: أنه يتصل بها ضمير الفاعل علي حد اتصاله بالأفعال نحو قولك :" عسيت أن أفعل كذا" ،و" عسيت" بالكسر _ أيضا- وهما لغتان.

والمؤنث " عسيت" ، فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلا ووقفا، علي ما يكون عليه الأفعال[1].

ونقل أبو حيان عن صاحب الترشيح: أن في" عسي" لغتين:

"عسي" بفتح العين مثل " مضي" و" عسي" بكسرها مثل:"رضي"[1]. وحكي عبد القاهر الجرجاني : المضارع واسم الفاعل من " عسي".

(١) ينظر ابن يعيش ٧/ ١١٥, ١١٦.
(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ١٢٤.

قال في التصريح: (و" عسي أعسي" حكاه ابن ظفر في شرح المقامات، وزعم غيره أنه يقال " عسي يعسو"، و" عسي يعسي".

فيكون مما اعتقبت الواو والياء علي لامه[1].

وحكي صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من "عسي" ، قالوا:" عسي يعسي" فهو " عاس"[2]. وحكي أبو زيد عس[3].

ومن هذا نستنتج أن ماضي" عسي" جاء بفتح عين الفعل وكسرها ، والمضارع جاء علي "أعسي، ويعسو، ويعسي". ، واسم الفاعل جاء علي" عاس، وعس".

ولعل ما جاء من تصرف " عسي" علي هذا النحو، لم يقصد به التي للمقاربة، وإنما جاء معناه لغير ذلك.

قال السرقسطي: (وعسي الشيخ عساء، وعسي عسوا، وعسيا: كبر واشتد، قال أبو عثمان: المعروف: عسي الشيخ يعسي عسي، علي مثال حفي يحفي حفي. وعسي العود عساء: اشتد.

وعسي النبات: غلظ.

وعست اليد من العمل: مثل.

وعسي بالشيء لزمه.

وعسي أن يفعل: فعل غير متصرف. [4]) أ.هـ

(١) ينظر التصريح ١/ ٢٠٨.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٤١.

(٣) ينظر تعليق الفرائد ٣/ ٣١٦.

(٤) كتاب الأفعال للسرقسطي ١/ ٣١٤، ٣١٥.

وقال الجوهري: (" عسي" من أفعال المقاربة، وفيه طمع وإشفاق، ولأي تصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال، تقول:" عسيب زيد أن يخرج"ن ف" زيد" فاعل" عسي"،و" أن يخرج" مفعولها، وهو بمعني الخروج.[1])

وأما المصدر من "عسي" التي للمقاربة فلم يستعمل ، لأنه أصل مرفوض، ونزل اللفظ بها منزلته.

قال في الإنصاف: (ط ليس، وعسي" لا مصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به[2].)

وقال السيوطي- نقلا عن ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح-: ٠ مصدر" عسي" لا يستعمل وإن كان الأصل، لأنه أصل مرفوض .[3])أ.هـ.

(١) الصحاح ٦/ ٢٤٢٥، وراجع تاج العروس ١٠/ ٢٤٢.

(٣) الإنصاف ١/ ١٤٢.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٧٤.

المبحث الخامس

رفض بني تميم إظهار الخبر بعد " لا" النافية للجنس

حذف الخبر في باب " لا" النافية علي ثلاثة أقسام:

ممتنع، وجائز، وواجب.

فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معني.

كقولك -مبتدأ مقتصرا-: لا رجل ، فمثل هذا لا يعد كلاما عند العرب، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئا.

وأما الجائز والواجب: فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: " لا رجل" ـ لمن قال: " هلي في الدار من رجل"؟ - بحذف"فيها".

وكقولك- للشاكي- :" لابأس" ، بحذف" عليك".

فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين.

ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب، بشرط ظهور المعني[1] وذهب الجزولي: فلي أن بني تميم لا يلفظون بالخبر إلا إن كان ظرفا.[2]

ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا، ويظهرون المجرور والظرف، قال الشيخ خالد: (وهو ظاهر كلام سيبويه[3].)اهـ

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٦، وراجع شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٩، والجامع الصغير ص ٧٠.

(٢) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ١٠٠٥.

(٣) التصريح ١/ ٢٤٦، وراجع الكتاب ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠.

وذهب قوم منهم الزمخشري: إلي أن بني تميم لا يثبتون الخبر في كلامهم أصلا[1].

وعلل ابن يعيش لذلك بأن إظهار الخبر عندهم من الأصول المرفوضة.

قال في شرح المفصل: (ويجوز إظهار الخبر، نحو:" لا رجل أفضل منك"،و"لا أحد خير منك"، هذا مذهب أهل الحجاز.

وأما بنو تميم , فلا يجيزون ظهور خبر " لا " البته، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة , ويتأولون ما ورد من ذلك , فيقولون-في قولهم " لا رجل أفضل منك " - إن " أفضل " نعت لـ" رجل " على الموضع , وكذلك " خير منك " نعت لـ" أحد " على الموضع [2]) .

وإنما وجب حذف الخبر في هذا الباب عند بني تميم , أو كثر عند أهل الحجاز , لأن "لا" وما دخلت عليه جواب استفهام عام , والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا , ولهذا يكتفون فيها ب"لا" و"نعم" ويحذفون الجملة بعدها رأسا [3].

وما نسب إلى بني تميم من أنهم يحذفون الخبر مطلقا , أو بشرط كونه غير ظرف . فيه نظر لأن حذف الخبر بلا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة , والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه [4] إذ

---

(١) ينظر المفصل ص ٣٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر الهمع ١/ ١٤٦.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٧.

المخاطب لا يستفيد منه شيئا .كما سبق .

قال الشلوبين: (ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم , فيما هو جواب لقول قائل , كقول _ لمن قال :" هل من رجل أفضل منك "-: "لا رجل " .

وأما إذا لم يكن جوابا لقول قائل , فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلا , بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز, ولا بد من إثبات الخبر ,لأنه لا دليل عليه(١))

وأنكر على الجزولي استثناء الظرف , حيث قال: (وقول المؤلف : " إلا يكون ظرفا " ، استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد, وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف, فلا أدري من أين نقله ؟ ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار)(٢).

وقال ابن مالك: (ومن نسب إلى بني تميم التزام الحذف مطلقا, أو بشرط كونه غير ظرف فليس بمصيب وإن رزق من الشهرة أوفي نصيب(٣).)

ثم قال: (ومن استعمال الخبر منطوقا به في لغة غير الحجازيين قول حاتم :

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... ولا كريم من الولدان مصيوح (٤)

(١) ينظر شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٦، وراجع شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٧، ٥٣٨.
(٢) ينظر شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٦.
(٣) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٥٦، وراجع تعليق الفراء ٤/ ٩٩.
(٤) من البسيط ، وينسب لحاتم الطائى، ونسبه الجرمى لأبي ذؤيب الهذلى، والصواب أنه لرجل جاهلى من بني النبيت.
وهذا البيت ركب فيه صدر بيت علي عجز آخر، وقد أورده سيبويه والجرمى وأبوعلى ، وابن =

ف " مصيوح " خبر لا صفة ، لعدم الحاجة إلى مقدر (١).)

واختلف النقل عن سيبويه , فنقل عنه السيرافي أن الحذف عند بني تميم كثير , ونقل غيرهم عنه أن الحذف عندهم لازم .

قال أبو حيان: (قال سيبوية : والذي بني عليه في زمان أو مكان , ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته : " لا رجل , "و "لا شئ" , تريد :" لا رجل في مكان ", و "لا شئ في مكان " .

والدليل على أن " لا رجل " في موضع اسم مبتدأ , قول العرب من أهل الحجاز: " لا رجل أفضل منك ."

وشرح السيرافي كلام سيبوية , بأن بني تميم كثيرا يحذفون الخبر, وأهل الحجاز يظهرونه . وقال أصحابنا -في قول سيبويه : " ولكنك تضمره " - : يعني في جميع اللغات .

وقوله: " وإن شئت أظهرته " , يعني : في لغة الحجاز (٢).) أ.هـ

=الناظم وغيرهم ، هكذا هكذا ، والصواب أن صدره : إذا اللقاحُ غَدَتْ ملقي أصرتُها».
والشاهد في الشطر الثاني حيث ذكر خبر «لا» وهو قوله :«مصبوح»، لكونه ليس بعلم إذا حذف.
قول ابن مالك: إن الخبر منطوق به في لغة غير الحجازيين، فيه نظر ،إذ يحتمل إضمار الخبر ، وكون «مصبوح» صفة للمنفي علي الموضع ، وعلى هذا يكون من أنشده من غير الحجازيين جاريا علي لغة قومه ، لأن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه . قال ابن يعيش (و«مصبوح» يجوز أن يكون صفة للمنفى علي الموضع ويضمر الخبر ، وعليه بنو تميم،
ويجوز أن يكون خبرا كما قاله أهل الحجاز، واختاره الجزولى.) أ.هـ شرح المفصل :١/ ٢٠٧.
من مواضعه : الكتاب : ٢/ ٢٩٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٤١٣، والأشمونى ٢/ ١٧.
(١) شرح التسهيل ٢/ ٥٧.
(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ١٦٦، ١٦٧.

ولعل من ذهب إلى بني تميم لا يثبتون الخبر أصلا , كالزمخشري وابن يعيش وغيرهما, لعل مرادهما: إذا دل دليل على ذلك، إذا الحذف بلا قرينه فيه إبهام على السامع , فلو قال قائل -مثلا- مبتدأ مقتصرا -كما سبق- : " لا رجل "، فلا يعد هذا كلاما عند أحد العرب،لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئ، إذ لا يعلم هل المراد : لا رجل موجود، أو في الدار, أو قائم, أو غير ذلك .

ولذا قال ابن يعيش: (فإن أردت خبرا خاصا , لم يكن بد من ذكره، نحو : " لا رجل في الدار "،لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص، فإن وقع النفي في جواب " هل من رجل في الدار " مصرحا به, فقلت في جوابه :" لا رجل ", و معناه :" في الدار " .جاز وإن لم تذكره , لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه[1].)

فلذلك ينبغي أن يكون بنو تميم وأهل الحجاز متفقين على إثبات الخبر, إذا لم يدل عليه دليل .

قال ابن مالك: (فإن كان يجهل عند حذفه , وجب ثبوته عند جميع العرب . فمن حذفه لكونه لا يجهل : " لا إله إلا الله " و " لا فتى إلا على ",و لا سيف إلا ذو الفقار ".

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به. قوله تعالى :﴿لا ريب فيه﴾[2] وقوله تعالى:﴿ لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب﴾[3]وقوله :" يا أهل

(١) شرح المفصل ١/ ١٠٧.
٢) سورة البقرة من الآية٢.
٣) سورة المائدة من الآية ١٠٩.

يثرب لا مقام لكم﴾[1].

وقول النبي- علية الصلاة والسلام -:" لا أحد أغير من الله " ،و " لا إله غيرك"[2] .)

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع " إلا " نحو :" لا إله إلا الله ", ويضمرون :" في الدنيا ",أو " لنا " أو " في الوجود " .

ورفع ما بعد " إلا " على البدل على الموضع, أو الصفة على الموضع، ويجوز النصب على الاستثناء .

وزعم الجرمي في الفرخ أنه لا يجوز في المرفوع بعد " إلا" إلا الرفع . وقد أجاز سيبويه (١): " لا أحد فيها إلا زيدا "[3].

وقال الزمخشري : إنه كلام تام ولا حذف .

والأصل : الله إله, مبتدأ وخبر, كما تقول :" زيد منطلق "، ثم جيء بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم , وركب مع " إلا " كما ركب المبتدأ معها في نحو : " لا رجل في الدار ", ويكون " الله" مبتدأ مؤخرا, و" إله " خبرا مقدما ,وعلى هذا تخرج نظائره , نحو " لا سيف إلا ذو الفقار ",و " لا فتى إلا على" .

قال ابن هشام : وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف ,و دعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه , لأن خبر " لا" لابد من كونه نكرة ، الاسم الكريم معرفة , فلا يحل محل المبدل منه. وذلك على قول

(١) سورة الأحزاب من الآية ١٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥، ٥٣٦.
(٣) راجع الكتاب ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨.

الجمهور من أن الاستثناء المفرغ بدل .

ومن الإخبار عن النكـرة بالمعرفة, وعن العام بالخاص, وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا عن النكرة . (١).

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ١٦٧.

المبحث السادس

مجيء الجملة مسغنى بها عن الخبر, ورفض اعتبارها خبرا في نحو : " زيد اضربه".

يترجـح نصب الاسم المشـغول عنه، إذا كان الفـعل المشغول طـلبا. وهو الأمر و النـهى والدعاء, ونحو:" زيد اضربه "، أو :" لـيضربه عمرو"، أو " لا تهنه، و" اللهم عبدك ارحمه"أو " لا تؤاخذه "، و" بكرا غفر الله له[١]"

وإنما كان النـصب مختارا, لأجل الأمر والـنهى, إذ الأمر و النـهى لا يكـونان إلا بالأفـعال, لأنك إنما تأمـره بإيقاع فعل وتنهاه عـن إيقاع فعل, وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاعِ ما ليس بموجود , وإذا نهيـته فأنت تمنعه عن الإتيان به .

فأما: الذوات فإنهـا موجودة ثابتة, لا يصح الأمر بها ولا الـنهى عنها, وإذا كـان الأمر كـذلـك, ثم أتيـت باسم قد وقع الـفعل الذي بعـده على ضميره, نصبته بإضمار فعل[٣]فكان حمل الكلام على النصب أولى لأن في الرفـع الإخبار بالـطلب, ووقوع الطلـب خبرا للمبتـدأ قليل, بـل قيـل بمنعه[٣] .

واختيـار النصب في هذا فـيه إشكال من جهـة الإسناد, لأن حـقيـقـة المسـند والمسـند إليه: مـا لا يستقـل الكلام بأحـدهما دون صاحـبة. و " اضرب " ونحوه يسـتقل به الكلام وحده. ولا تقدر -هنـا- أن تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه , كما قدرت في :" زيد ضربته".[٤]

(١) ينظر الأشموني ٢/ ٧٦، ٧٧.
(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٣٧.
(٣) ينظر التصريح ١/ ٢٩٨،وحاشية الصبان ٢/ ٧.
(٤) ينظر الأشباه والنظائر١/ ٧١.

والرفع جائز على الابتداء و الجملة بعده سدت مسد الخبر, وإنما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر , لأن حقيقة الخبر: ما احتمل الصدق والكذب, وذلك معدوم في الأمر و النهى. (١)فإن قيل : كيف جاء هذا مرفوعا, و أنت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى .؟

قيل: جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به, واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه. وهذا وإن كان فيه بعد, إذا أنت تدبرته وجدت له نظائر, ألا ترى أ ن" قام " أجمع النحويون على أن أصله :" قوم " وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره, فكذلك :" زيد اضربه " كأن " اضربه " وضع موضع مفرد مسند إلى " زيد " على معنى الأمر, وهذا المفرد لم ينطق به قط, ويكون ك " قام " الذي أصله " قوم" ولم ينطق به. (١)

(١) ينظر ابن يعيش ٢/ ٣٧.

(١) راجع الأشباه والنظائر ١/ ٧١.

المبحث السابع

رفضهم الإخبار عن " سبحان الله"

اختلف العلماء في معني " سبحان " علي أقوال.

فقيل اسم وضع موضع المصدر الذي هو التسبيح(١).

وقيل مصدر " سبح" (٢).

وقيل اسم علم للتسبيح بمعني التنزيه ينصب مساه، ثم استعملوه مكان يسبح، وصار بدلا من اللفظ بالفعل، والمعني براءة الله من السوء.(٣)

وقال الزجاج- في قوله تعالي- :" سبحان الذي أسري بعبده ليلا"﴾(٤)،قال: منصوب علي المصدر.

والمعني: أسبح الله تسبيحا(٥).

وقيل:" سبح" مشتق من " سبحان" كاشتقاق" حاشيت" من " حاش" و" و" لوليت" من " لولا"، و" سوفت" من " سوف"(٦).

وقال ابن يعيش: (وأما قولهم:" سبحان الله"، فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف.

أما: كونه غير متصرف، فإنه لم يستعمل إلا منصوبا و لا يدخله رفع و لا جر ولا ألف ولام، كما تدخل علي غيره من المصادر، نحو" السقي"، و الرعي".

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٢١٠. (٢) ينظر اللسان ٣/ ١٩١٥.

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٢٥.

(٤) سورة الإسراء من الآية ١. (٥) ينظر اللسان ٣/ ١٩١٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥، والهمع ١/ ١٩٠.

وهو من المصادر لتي لا تستعمل أفعالها ، كأنه قال:" سبح سبحانا" بتخفيف الباء - كقولك :" كفر كفرانا، وشكر شكرانا".

ومعناه التنزية والبراءة.

وقد استعمل مضافا وغير مضاف، وغدا لم يضف ترك صرفه، فقيل: سبحان من زيد، كأنه جعل علماً علي معني ابراءة، وقيل الألف النون زائدتان، نحو قول الأعشي:

اقول لما جاءني فخره..... سبحان من علقمة الفاخر(١).

وهو مثل: عثمان" في منع الصرف، للعلمية وزيادة الألف والنون.(٢))أ.هـ

ورد جعله علما لملازمته للإضافة(٣).

وقيل: لا تمنع الإضافة من علميته ، لأنه إنما يضاف بعد قصد تنكيره(٤)كعلم الشخص، إلا أن يقال: إضافة الأعلام قليلة، فيبعد كونه علما، مع أن أكثر أحواله الإضافة(٥).

---

(١) من السريع ، وقائله الأعشي كما ذكر.ومعني سبحانه من علقمه : براءة منه.
والشاهد في قوله : «سبحان من علقمة»، حيث نصب على المصدر ، واستعمل علما- بدليل عدم إضافته - فمنع من ال صرف، للعملية وزيادة الألف والنون.
وقيل : أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه - وهو مراد - للعلم به ، وأبقي المضاف علي حالة مرعاة لأغلب أحواله ، وهو التجرد عن التنوين.
من مواضعة : الكتاب :١/ ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥، والهمع ١/ ١٩٠، وحاشية يس ١/ ١٢٥، واللسان ٣/ ١٩١٤.

(٢) ينظر ابن يعيش ١/ ١١٩، ١٢٠. (٣) ينظر التصريح ١/ ١٢٥.

(٤) قيل : وضع نكرة جارية مجري المصادر ، فعرف بالإضافة وبأل ، نحو قول الشاعر : سبحانك اللهم ذا السبحان . ينظر الارتشاف ٢/ ٢١٩.

(٥)ينظر حاشية يس ١/ ١٢٥.

والذي نراه: أنه اسم علم للبراءة والتنزيه، بدليل أنه منع الصرف، ولو كان نكرة لانصرف،

قال في اللسان- بعد أن ذكر بيت الأعشي السابق-: (وبهذا استدل علي أن " سبحانه" معرفه، إذ لو كان نكرة لانصرف.... وإنما ينون لأنه معرفة وفيه شبه التأنيث.

وقال ابن بري: إنما امتنع صرفه للتعريف وزيادة الألف والنون ، وتعريفه: كونه اسما علما للبراءة ، كما أن " نزال" اسم علم لتزول، و" شتان" اسم علم للتفرق.(١))أ.هـ.

وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منونا في الشعر، كقوله:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به.....وقبلنا سبح الجودى والجمد(٢).

والإخبار عن " سبحان الله" يصح، كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء، لكن العرب رفضت ذلك، كما أن " أصيلان" تصغير لشيء لم ينطق به، وإن كان أصله أن ينطق به.

وكذلك" سبحان الله" ، إذا نظرت إلي معناه وجدت الإخبار عنه صحيحا، لكن العرب رفضت ذلك(٣).

---

(١) ينظر اللسان ٣/ ١٩١٤، ١٩١٥.
(٢) من البسيط، وينسب لأمية ابن أبي الصلت ، كما في الكتاب واللسان ، وقيل: لورقة بن نوفل، وقيل: لزيد بن عمرو بن نفيل.ويروي في بعض المواضع :« يعود له» بدل : نعوذ به»، كما في الكتاب واللسان.ونعوذ به : نلجأ إليه ليعصمنا برحمته من الضلال. ويروي: «نعود له»، أي : نعاوده مرة بعد أخرى.والجودي والجمد: جبلان.والشاهد في قوله :«سبحانا» حيث جاد منونا منفردا- في الشعر - لعدم نية الاضافة وقيل: تنويه -هنا- دليل علي تنكيره ، وقيل : معرفة ونون وضرورة.من مواضعه : الكتاب١/ ٣٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥،والهمع ١/ ١٩٠، وحاشية يس ١/ ١٢٥، واللسان ٣/ ١٩١٥.
(٣) ينظر الأشباه والنظائر ١/ ٧٠، ٧١.

المبحث الثامن

رفضهم الإخبار عن "لكاع"، و"لكع"، ونحوها مما لا يستعمل إلا في النداء

هناك أسماء لازمت النداء فلا تستعمل في غيره، فلا تقع مبتدأ ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها، بل لا تستعمل إلا في النداء[1].

ومن هذه الأسماء ما كان علي " فعال" وهو سبب للمؤنث، تقول" ياخباث" بمعني: ياخبيثة، و" يادفار" بمعني: يا منتنة، و" يالكاع" بمعني: يا لئيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه :" أتتشبهن بالحرائر يالكاع".

ولا يقال: جاءني لكاع، ولا مررت بلكاع، فأما قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوى .... إلي بيت قعيدته لكاع[2].

فاستعمل لكاع" خبرا في غير النداء ضرورة.

ويحتمل أن التقدير: قعيدته يقل لها لكاع، فيكون علي القياس[3].

---

(١) ينظر التصريح ٢/ ١٧٩، والهمع ١/ ١٧٧.

(٢) من الوافر ، وينسب للحيطئة هجا به امرأته.
اللغة : أطوف : أكثر الطواف والسير ، وأوي : أسكن ، وقعيده الرجل : امرأته ، سميت بذلك للزومها البيت. ولكاح : خسيسة.
والشاهدفى قوله :«لكاع». حيث استعمل في غير النداء للضرورة.
وقيل : الخبر محذوف ، والتقدير : قعيدته يقال لها يا لكاع ، فحذف الخبر وحرف النباء.
وفيه شاهد آخر ، وهو : وصل ما المصدريه الظرفية بالمضارع المثبت ، وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفي أو الماضيو «ما» مصدرية ، أى مدة تطويفى.
من مواضعه : المقتضي ٤/ ٢٣٨- برواية « أجول ما أجول» بدل :« أطوف ما أطوف» ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣١،وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٩، وشرح شذور الذهب ص٩٢، والتصريح ٢/ ١٨٠.

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ص ٩٢، ٩٣ ،وراجع التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٠.

ويقاس" فعال" المعدول- في سب المؤنث- بلا خلاف، وهو مبني علي الكسر لمضارعة حذام" من جهة العدل والتأنيث والوزن[1].

قال أبو حيان: ولا نعلم خلافا في اقتباس " فعال" فنقول: يا لآم، ويا نجاس، ويا قذار، بمعني : لئيمة ونجسة،وقذرة.[2])

ومن هذه الأسماء التي لازمت النداء ما كان علي " فعل" - بضمك الفاء وفتح العين- المعدول عن "فاعل" ، نحو" غدر، وفسق" ، سبا للمذكر ، بمعني : ياغادر ويا فاسق[3].

وأما حديث :" لاتقوم الساعة حتي يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع"، فليس هذا المختص بالنداء،ى لأنه مصروف، وإنما هو وصف كـ" حطم ولبد"[4].

واختار ابن مالك كون " فعل" سماعيا، قال في شرح الكافية الشفعية:" يا غدر، ويا فسق.[5])

واختار ابن عصفور كونه قياسيا، فقياس عليه ما أشبهه[6].

وظاهر كلام سيبوية انه يناقض بعضه بعضا، فقد ذكر في موطن أن" لكاع" ونحوه لا تستعمل إلا في النداء.

قال في الكتاب: (ويدلك علي أنه اسم للمنادى، أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خباث ولكاع، ولا لكع ولا فسق.

---

(١) ينظر المهمع ١/ ١٧٨.
(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٥١.
(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٠.
(٤) ينظر الارتشاف ٣/ ١٥١، والهمع ١/ ١٧٨.
(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٠.
(٦) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٨٠.
(٧) الكتاب ٢/ ١٩٨.

فإنما اختص النداء بهذا الاسم إن كان الاسم معرفة، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجرورا، لأنها لم تجر في النكرة.(١)).

وذكر في موطن آخر أنه يستعمل في النداء وفي غير النداء.

قال في الكتاب: (ومما جاء من الوصف منادى وغير منادي: ياخباث، ويا لكاع، فهذا اسم للخبيثة وللكعاء).

وذكر في الروض الأنف: أن " لكاع" أستعمل في غير النداء ، وإن كان في النداء أكثر وكذلك" لكع" واستدل له بقول الرسول عليه الصلاة والسلام" لا تقوم الساعة حتى كون اسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع"(٢).

وقد سبق أن ذكرنا، " لكع" ـ في الحديث- ليس المختص بالنداء ، وإنما هو وصف كحطم.

وقيل: جميع الأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء، إذا رجعت إلي معانيها وجدت الإخبار ممكنا فيها، بدليل الإخبار عما هي في معناه، لكن العرب رفضت ذلك(٣).

(١) الكتاب ٣/ ٢٧٢، ٢٧٣، وراجع المقتضب ٤/ ٢٣٧ هامش١،
(٢) راجع المقتضب ٤/ ٢٣٧ هامش ١.
(٣) ينظر الأشباه والنظائر ١/ ٧١.

القسم الثاني
المسائل الصرفية
المبحث الأول
رفض استعمال المفرد من "مذاكير" ونحوه(١) عند بعضهم

هناك جموع وجد لها واحد من لفظها لا يطابقها قياسا، منها:

أراهط في جمع" رهط" ، والقياس: أرهط، ورهوط ، وأهال وليال في جمع " أهل وليلة" إذ حق مفردها أن يكون" أهلا وليلا".

وأباطيل في جمع " باطل" لأن مفردها القياسي:" إبطيل".

و"أعاريض " في جمع" عروض" ، لأن مفرده القياسي:" إعراضه"، أو " إعريضة"، أو" عروضة".

و" أكارع" في جمع" كراع" ، ومفرده القياسي:" أكرع".

و" أحاديث" ،و" محاسن" ،و" مشابه"، و" مذاكير" ، في جمع:" حديث" و" حسن" و" شبه" و" مذكور، أو مذكار"، وغير ذلك مما كثر جداً(٢).

وقد اختلف العلماء في هذه الجموع علي أقوال:

١-ذهب أكثر النحويين : إلي أن هذه جموع قياسية لمفرد مقدر لم يستعمل، استغني بجمعه عن جمع المفرد المستعمل(٣).

(١) ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٣/ ٢٧٥، وابن يعيش ٥/ ٧٣، والجاربردى ١/ ٩٥، واللسان :«طكر» والمزهر في علوم اللغة ٢/ ١٩٨، ١٩٩، والمحيط في اللغة ٦/ ٢٣٥.
(٢) ينظر الأشموني ٤/ ١٥٩، وتصريف الأسماء للطنطاوي ص٢٣٢، ٢٣٣.

قال السيوطي- نقلا عن ابن أبي الربيع-: (مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به، وإن كان أصله أن ينطق به.[1]).

ونسب هذا إلي سيبوية والجمهور[2].

قال في الكتاب: (ألا تراهم قالوا: ملامح ومشابه وليال، فجاء جمعه علي حد ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون: ملحمة ولا ليلاة.[3]) أهـ.

٢-ذهب بعضهم : إلي أن هذه جموع شاذة للمفردات المستعملة، علي خلاف القياس.

١- زعم ابن جني أن اللفظ تغير إلي هيئة أخرى، ثم جمع علي هذا الجمع قياسا ، فكان "أراهط" جمع" أرهط" ، وكأن" أباطيل" جمع " أبطيل" أو " ابطول" ، وكأن" أحاديث" جمع" حدوثه.

٢- اختار ابن الحاجب انها جموع علي غير المفرد،كـ " نساء" جمع لـ "مرأة"[4].

أما الجموع التي لا يوجد لها من مادتها البتة، وذلك نحو: نسوة وعبابيد وعباديد[5]فتلك الجموع لا خلاف بينهم في أن واحدها مقدر، وأنه يكون عند التقدير علي حسب القياس[6].

(٣) ينظر التصريح ٢/ ٣١٩، والتبيان في تصريف الأسماء ،ص١٩٤.
(١) ينظر الأشباه والنظائر ١/ ٧١.
(٢) ينظر الأشمونى ٤/ ١٥٩.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٧٥.
(٤٣ ينظر التصريح ٢/ ٣١٩، والأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ١٥٩، والتبيان في تصريف الأسماء ص١٩٤.
(٥) الفرق من الناس ، والخيل الذاهبة في كل وجه.
(٦) ينظر تصريف الأسماد للطنطاوي ص٢٣٣، وراجع الهمع ٢/ ٨٤، والأشمونى

المبحث الثاني

رفضهم استعمال المكبر من نحو: "ليلية، وأصيلان"

وردت ألفاظ صغرتها العرب خارجة عن القياس، منها: " مغيربان وعشيان"- في تصغير:" مغرب وعشاء"- وقياسهما: مغيرب وعشية بإسقاط الألف والنون.

وكذلك تصغيرهم : إنسانا وليلة علي : انيسيان وليلية- بزيادة الياء فيهما- وقياسهما: أنيسان وليلة، بإسقاط الياء منهما.

وللعلماء في هذه الألفاظ ونحوها مذاهب:

١- ذهب بعضهم: إلي أن هذه الألفاظ مما استغني فيها بمهمل عن تصغير مستعمل، فمغيربان كأنه تصغير مغربان، و" عشيشية" كأنه تصغير : عشيان وعشاة- بتشديد الشين- و" أنيسيان" كأنه تصغير : إنيان، و" ليلية" كأنة تصغير: ليلاة[1].

قال السيوطي : (ليلة تصغير لشيء لم ينطق به، وأصيلان تصغير لشيء لم ينطق به، وإن كان في أصله أن ينطق به[2].)أ،هـ

٢- ذهب الكوفيون: إلي أن " اصيلان" تصغير " أصلان" ، و" أصلان" جمع " أصيل".

ورد مذهبهم ابن مالك من وجهين، قال في شرح الكافية الشافعية: (وما زعموا مردود من وجهين:

٤/ ١٥٤.
(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣١٩، والهمع ٢/ ١٩٠، والأشمونى مع حاشية الصبان ٤/ ١٥٩.

أحدهما: أن معني " أصيلان" هو معني" أصيل" فلا يصح كونه تصغير جمع، لأن تصغير الجمع جمع في المعني.

الثاني: انه لو كان تصغير " أصيلان" ، لقيل:" أصيلين" ، لأن " فعلان" ،و" فعلان" إذا كسرا قيل فيهما:" فعالين"، كـ " مصران" و" مصارين" ....و" غربان" و " غرابين".

وكل كسر علي " فعالين" يصغر علي" فعيلين".

فبطل كون" أصيلان" تصغير" أصلان" جمع" أصيل". وإنما " أصيلان" من المصغرات التي جيء بها علي بناء مكبره، ونظيره قولهم في " إنسان" : " انيسيان" ، وفي " مغرب" : " مغيربان".

ولا استبعاد في ورود المصغر علي بنية مخالفة لبنية مكبرة، كنا وردت جموع مخالفة لأبنية أحادها.(١))أهـ

وذهب معظم الكوفيون: إلي أن " إنسانا" أصله:" إنسيان" _ من النسيان- فلا يكون تصغيره علي " أنيسيان" شاذاً(٢).

٣- ذهب بعضهم : إلي أن هذه الألفاظ شذت عن القياس وجاءت علي غير بناء المكبر.

قال ابن يعيش: (هذه الألفاظ شذت عن القياس وجاءت علي غير بناء المكبر ، فهي في التصغير كـ" الملامح والمذاكير" في التكسير.

فمن ذلك " أنيسيان" تصغير " إنسان" ، زادو في المصغر ياء لم تكن في مكبره، كأنهم صغروا" إنسيانا" ، و" إنسيان" غير معروف....وقالوا:"

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ١/ ٧١.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٧،.وراجع الهمع ٢/ ١٩٠.

آتيك مغيربانا وعشيانا وعشيشية" ، فأرادو بط مغيربان" تصغير " المغرب" ، وليس ذلك بقياس،والقياس : "مغيرب" ، وإنا جاءوا كأنهم ارادو :" مغربان".

وأما: " عشيان وعشيشية" ، فهو تصغير " عشية" علي غير قياس، فـ" عشيان" كأنه تصغير " عشيان" _ مثل:" سعدان" _ فزيدت ياء التصغير ثالثة، وبعدها الياء التي هي لام فأدغمتها، فصارت ياء مشددة.

وأما:" عشيشية" فكأنه تصغير " عشاة" فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينينن ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار:" عشيشية".(١))أهـ

(٢) ينظر التصريح ٢/ ٣١٩،والصبان ٤/ ١٥٩.

المبحث الثالث

رفضهم استعمال أصل "قام" ونحوه

الفعل من ذوات الواو يكون علي : فعل" و" فعل" و" فعل" ، بفتح العين وضمها وكسرها، فـ" فعل" مثل:" قام" و"فعل" مثل" طال"، و" فعل" مثل:" خاف".

ومن ذوات الياء علي "فعل" و"فعل" بفتح العين وكسرها، ولايجوز الضم استثقالا له في الياء، فـ" فعل" مثل:" باع" و" فعل" مثل" كاد"[1].

أن يتحركا بحركة أصلية ، وأن يفتح ما قبلهما، وان تكون الفتحة متصلة ، أي في : كلمتهما ، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وان تكون الواو أو الياء عينا لـ " فعل" أجال علي معني التفاعل ، وأن لا تكون الواو والياء متلوة بحرف يستحق القلب ألفاً، وأن لا تكونا عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث.

فإن توافرت هذه الشروط، أبدلت الواو والياء ألفاً، وذلك نحو: قام ، وباع، وناب، وباب، وغزا، ودعا، ورمي، وبكي.

والأصل: قول، وبيع، ونيب، وبوب، وغزو، ودعو، ورمي، وبكي[2].

وإنما قلبت الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، لوجهين:

الأول: أن كل واحد منهما مقدر بحركتين، فإذا انضم إلي ذلك

---

(١) ينظر ابن يعيش ٥/ ١٣٣، وراجع شرح الشافية لنقرةكار ص٥٩, ٦٠.

(١) ينظر الممتع ٢/ ٤٣٨.

(٢) راجع الخصائص ١/ ١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٥، ٢١٢٨، والتصريح

حركته وحركة ما قبله، اجتمع في التقدير أربع حركات متوالية في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما ألفاً، ليجانس حركة ما قبلهما.

والثاني أن الواو والياء إذا تحركتا ، صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه، واجتماع حروف العلة مستثقل، فقلبوهما إلي الألف، لأنه يؤمن معه من الحركة[1].

ولا فرق بين الأسماء والأفعال في وجوب هذا الإعلال، إذ المقتضي له موجود فيهما، وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله.

وليست الأفعال أولي بذلك من الأسماء، وإن كان الإعلال أقوى في الأفعال من الأسماء، لأن الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف، والأسماء سمات علي المسميات، ولذلك كان عامة ما شذ من ذلك الأسماء دون الأفعال، نحو: الخونة، والحركة، والقود، ولم يشذ من ذلك شيء في الأفعال من نحو:" قام" و" باع".

فأما نحو: استحوذ واستنوق، فلضعف الإعلال فيه، إذ كان محمولا علي غيره، ألا ترى أنه لولا إعلال" قام" ما لزم إعلال" أقام"[2].

قال الأسيوطي -نقلا عن ابن أبي الربيع-: (أجمع النحويون علي أن " قام" أصله:" قوم" وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره.[3])أهـ.

وقد اختلف النحاة فيما ورد من تصحيح " أفعال، واستفعال"

بمضمون التوضيح ٢/ ٣٨٦-٣٨٩، والهمع ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣.

(١) ينظر شرح الشافية للجاربردى ، ومعه حاشية ابن جماعة ص ٢٧٥، ٢٧٦، وراجع شرح الشافية فى التصريف لنقره كار ، وبهامشه شرح الشافية في التصريف للعصام ص١٦٧، وتدريج الأداني وبهامشه شرح السعد علي تصريف الزنجاني ص١٣٥-١٣٦.

وفروعهما- من نحو:" أعول إعوالا"(١)،و" أغيمت السماء إغياما"(٢)واستحوذ استحواذا"(٣)،و " استغيل الصبي استيغالا"- علي مذاهب:

١- ذهب أكثر النحاة: إلي أن هذا شاذ يحفظ ولا قياس عليه، جاء تنبيها علي الأصل.

٢- ذهب أبو زيد : إلي أن هذا لغة قوم يقاس عليها.

وحكي الجوهرى عنه أنه يحكي عن العرب تصحيح" أفعل" ،و"قام" ، و" استفعل" تصحيحا مطردا في الباب كله.

وقال الجوهرى- في مواضع أخرى- : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة.

وعلي هذا يكون ما قاله ابن أبي الربيع- فيما نقله عنه السيوطي-: من أنه ما سمع " قوم" في " قام" ولا في نظيرهن يكون في هذا القول نظر.

٣- ذهب ابن مالك في التسهيل-: إلي موضع ثالث، وهو : أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثية- وأراد بذلك نحو:" استنوق(٤) الجمل استنواقا"، و" استتيست(٥)الشاة استتياسا- لا فيما له ثلاثي ، نحو:"استقام"(٦).

---

(٢) ينظر ابن يعش ١٠/ ٦٥. (٣) ينظر الأشباه والنظائر ١/ ٧١.

(١) يطلق بمني : رفع صوته بالكاء ، وبمعنى: كثر عياله.

(٢) صارت ذا غيم. (٣) استحوذ أي: غلب.

(٤) أي : شرب الغَيْل، وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهو تؤتى ، أو وهى حامل.

(٥)، (٢) أي : صار الجمل ناقة ، وصارت الشاه تيسا ، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة التي قمت بعملها عن " الأصول المرفوضة عند العرب....." استطعت أن أخرج بنتائج كان من أهمها:

١- أن الظرف ينقسم إلي لغو ومستقر، فاللغو: ما ذكر عامله. والمستقر: ما حذف عامله .

٢-أن الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا، يكونان متعلقين بمحذوف وجوبا، تقديره : " استقر" ، أو " مستقر" ، وهذه هي الأخبار في الحقيقة.

أن الاستقرار إذا حذف- ونقل ضميره إلي الظرف- لا يجوز إظهاره، لأنه صار أصلا مرفوضا.

ذهب بعض النحاة: إلي أن عامل الظرف من قبيل الجملة، وذهب جمهور البصريين: إلي أنه من قبيل المفرد.

وذهب الكوفيون: إلي أن الظرف ينتصب علي الخلاف.

٣- أن الأصل في متعلق الظرف والجار والمجرور، أن يقدر مقدما عليهما،وقد يعرض ما يقتضي تقديره مؤخرا.

٤- ذهب جمهور البصريين: إلي أن الخبر هو مجموع المتعلق والظرف والجار والمجرور. وذهب ابن كيسان : إلي أن الخبر هو العامل المحذوف.

وذهب الفارسي وابن جني: إلي أن الخبر هو الظرف أو الجار والمجرور، وأن العامل صار نسيا منسيا.

٥- أن" لولا" تدخل علي جملتين اسميه ففعليه، لربط امتناع الثانية بوجود الأولي، فهي تربط إحداهما بالأخرى.

٦- أن خبر المبتدأ حذف بعد" لولا" لكثرة الاستعمال وتعين المحذوف، ورفض ظهوره لسد جواب" لولا" مسده، فهو عوض عنه.

٧- اختلف النحاة في حذف الخبر بعد" لولا" فبعضهم ذهب إلي أن حذفه واجب، إذا أريد به كون مطلقا.

وذهب الجمهور إلي أن حذفه واجب مطلقا، لأنه لا يكون إلا كون مطلق عندهم والصحيح المذهب الأول.

١٠-اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد" لولا" ، فذهب الفراء: إلي أنه مرفوع بـ" لولا" نفسها، وليس مبتدأ.

وذهب الكسائي: إلي أنه مرفوع بفعل محذوف.

وذهب البصريون: إلي أن المرفوع بعد" لولا" مبتدأ، ونسب ذا المذهب إلي سيبوية، اختاره ابن مالك.

١١-أن " عسي" منعت من التصرف لإجرائها مجري " ليس".

وقيل : لأنها شابهت" لعل" بكونها ترخيبا، واستضعف بعضهم هذا الوجه، لأن شبه الحرف معني مضعف للاسم، لا للفعل.

١٢- أن المصدر من " عسي" التي للمقاربة لم يستعمل ، لأنه أصل مرفوض ، وقد نزل اللفظ بها منزلة المصدر.

١٣- أن خبر " لا" النافية للجنس إذا لم يدل عليه دليل فلا يحذف، وإن دل عليه دليل جاز حذفه عند الحجازيين، ووجب عند التميميين

واتلطائيين.

واختلف النقل عن بني تميم، فنقل عنهم الجزولي: أنهم لا يلفظون بالخبر إلا أن كان ظرفا.

ونقل ابن خروف: أنهم يظهرون الخبر المجرور والظرف، ولا يظهرون الخبر المرفوع.

وذهب قوم : إلي أن بني تميم لا يظهرون الخبر في كلامهم أصلا، لأنه من الأصول المرفوضة.

ورد ابن مالك مذهب من نسب إلي بني تميم حذف الخبر مطلقا، أو بشرط كونه ظرفا.

١٤- أن الاسم المشتغل عنه يترجح نصبه في نحو

":زيدا اضربه"، لأن في الرفع الإخبار بالطلب ووقوع الطلب خبرا عن المبتدأ قليل، بل قيل تمنعه.

واختيار النصب في هذا فيه إشكال من جهة المعني ، لأن" اضربه" يستقل به الكلام وحده، وحقيقة المسند والمسند إليه: ما لا يستقل الكلام بأحدهما دون الآخر.

١٥-أن الرفع في نحو: " زيد اضربه"- علي الابتداء- جائز، والجملة سدت مسد الخبر،ولا تكون خبرا، لأن حقيقة الخبر: ما احتمل الصدق والكذب، وذلك معدوم في الأمر والنهي.

١٦-أن كلمة" سبحان" اسم وضع موضع المصدر.

وقيل: اسم علم للتسبيح، بمعني التنزية.

وقيل:" سبح" مشتق من " سبحان".

وقيل:" سبحان" مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف ، لأنه لم يستعمل إلا منصوبا، وهو مثل" عثمان" في منع الصرف.

وأما الإخبار عنه فهو صحيح ، لكن العرب رفضت ذلك.

١٧- أن نحو " لكاع ولكع"- مما لزم النداء- لا يخبر عنه، فلا يقع مبتدأ ولا فاعل ولا مفعول ولا مضافا إليه، لأنه لم يستعمل إلا في النداء، وما ورد منه مما استعمل في غير النداء ، فهو ضرورة.

وإذا رجعت إلي معاني هذه الأسماء ، وجدت الإخبار عنها ممكنا، لكن العرب رفضت ذلك.

١٨-أن سيبوية ذكر في موطن أن "لكاع" ونحوه، لا يستعمل إلا في النداء، وذكر في موطن آخر أنه يستعمل في النداء وغيره.

وقال بعضهم: يستعمل في النداء وغيره، وإن كان استعماله في النداء أكثر.

١٩-أن هناك جموعا وجد لها واحد من لفظها لا يطابقها قياسا، وقد اختلف العلماء فيها، فذهب بعضهم: إلي أنها جموع قياسية لمفرد مقدر لم يستعمل، لأنه من الأصول المرفوضة عند العرب.

وذهب بعضهم : إلي أنها جموع شاذة للمفردات المستعملة، علي خلاف القياس. وذهب ابن جني: إلي أن اللفظ تغير إلي هيئة أخرى، ثم جمع علي هذا الجمع قياسا. واختار ابن الحاجب كونها جموع علي غير المفرد.

٢٠-أن هناك ألفاظا صغرتها العرب علي غير القياس، وقد اختلف العلماء فيها، فذهب بعضهم: إلي أنها مما استغني فيها بمهمل عن تصغير مستعمل، فـ"ليلية" _مثلا- تصغير لشيء لم ينطق به وإن كان أصلة أن ينطق به، لكن العرب رفضت ذلك، وذهب بعضهم: إلي أن هذه الألفاظ شذت عن القياس، وجاءت علي غير بناء المكبر.

٢١-أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، لأن كل واحد منهما مقدر بحركتين، فإذا انضم إلي ذلك حركته وحركة ما قبله، اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك ثقيل، فاجتنبوه بقلبهما ألفا، لأنها حرف يؤمن معها الحركة.

ولا فرق في ذلك بين السماء والأفعال، إلا أن الإعلال في الأفعال أقوى منه في الأسماء، ولذا كان عامة ما شذ من ذلك في الأسماء دون الأفعال، ولم يشذ شيء من ذلك في الأفعال من نحو:" قام وبارع".

٢٢-اختلف النحاة فيما ورد من تصحيح " إفعال واستفعال" ، فذهب أكثرهم : إلي أن هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وقيل: هذا لغة لقوم يقاس عليها.

وقال ابن مالك: التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثية، لا فيما له ثلاثي.

هذا والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان- تحقيق الدكتور/ مصطفي أحمد النماس- طبعة النسر الذهبي الأولي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣- الأزهية في علم الحروف للهروي- تحقيق- الدكتور/ عبد المعين الملوحي- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- الطبعة الولي ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٤- الأشباه والنظائر للسيوطي- تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد _ مكتبة الكليات الأزهرية- طبعة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٥- إملاء ما من به الرحمن للعكبري علي هامش الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للحمل- مطبعة عيسي الحلبي وشركاه- مصر.

٦- الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة التجارية الكبرى- مصر- الطبعة الأولي ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري- تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد _ المكتبة التجارية الكبري- مصر- الطبعة الأولي ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٨- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام- تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت طبعة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٩- تاج العروس للزبيدى _ منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت- لبنان.

١٠- التبيان في تصريف الأسماء- تأليف الدكتور/ أحمد حسن كحيل- مطبعة السعادة _ الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١١- تدريج الأداني إلي قراءة السعد علي تصريف الزنجاني للشيخ / عبد الحق سبط العلامة النووى الثاني- دار إحياء الكتب العربية _ عيسي الحلبي وشركاه- مصر .

١٢- تصريف الأسماء للشيخ/ الطنطاوى- مطبعة واد الملوك- الطبعة الخامسة ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

١٣- تعليق الفرائد علي تسهيل الفوائد للدماميني- تحقيق الدكتور / محمد عبد الرحمن المفدى- مطابع الفرزق التجارية- الرياض _ الطبعة الأولي الجزء الأول والثاني: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. والجزء الثالث، والرابع : ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، والجزء الخامس ، والسادس: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٤- تفسير البحر المحيط لأبي حيان، وبهامشة النهر الماد من البحر لأبي حيان نفسه، والدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان _ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٥- تفسير الجلالين علي هامش الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للجمل- مطبعة عيسي الحلبي وشركاه _ مصر.

١٦- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى- الطبعة الثانية- الناشر دار الكتب العلمية طهران.

١٧- الجامع الصغير في النحو لابن هشام- تحقيق وتعليق الدكتور/ أحمد محمود الهرميل- طبعة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م- الناشر مكتبة الخانجي _ القاهرة.

١٨- حاشية ابن جماعة علي شرح الجاربردى لمجموعة الشافية من علني الصرف والخط _ عالم الكتب _ بيروت.

١٩- حاشية الصبان علي شرح الأشموني لألفية ابن مالك- مطبعة عيسي الحلبي وشركاه _ مصر.

٢٠- حاشية يس علي شرح التصريح- مطبعة عيسي الحلبي- مصر.

٢١- الخصائص لابن جني- تحقيق/ محمد علي النجار- دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٢- الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي- علي هامش البحر المحيط- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٢٣- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد- مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.

٢٤- شذا العرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد الحملاوى- مطابع دار الأمل- الطبعة الرابعة _ جدة.

٢٥- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك بحاشية الصبان- مطبعة عيسي الحلبي وشركاه بمصر.

٢٦- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد،

والدكتور/ محمد بدوى المختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة _ الطبعة الأولي. ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٧- شرح التصريح علي التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى- وبهامشة حاشية يس- مطبعة عيسي الحلبي وشركاه بمصر.

٢٨- شرح الجاربردي لمجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، وبهامشة حاشية ابن جماعة- عالم الكتب- بيروت.

٢٩- شرح السعد علي تصريف الزنجاني للتفتازاني، وبهامشة تدريج الأداني للشيخ/ عبد الحق سبط العلامة النووى الثاني- دار إحياء الكتب العربية _ عيسي الحلبي وشركاه بمصر.

٣٠- شرح الشافية في التصريف للعصام- طبعة عيسي الحلبي.

٣١- شرح الشافية في التصريف لنقرة كار- طبعة عيسي الحلبي.

٣٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام- تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد- من دون ذكر طبعة ولا تاريخ.

٣٣- شرح الشواهد الصغري للعيني علي هامش حاشية الصبان لشرح الأشموني- مطبعة عيسي الحلبي وشركاه بمصر.

٣٤- شرح شواهد ابن عقيل علي ألفية ابن مالك للشيخ/ عبد المنعم الجرجاوى، وبهامشة فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل لقطة العدوى.

٣٥-شرح ابن عقيل علي الفية ابن مالك/ تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحمدي- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.

٣٦-شرح قطر الندي وبل الصدي لابن هشام- تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد- مكتبة الرايض الحديثة بالرياض.

٣٧-شرح الكافية الشافية لابن مالك- تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي- دار المأمون للتراث- السعودية- الطبعة الأولي ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٨-شرح المفصل لابن يعيش- مكتبة المتنبي- القاهرة.

٣٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين- دراسة وتحقيق الدكتور/ تركي العتي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٤٠- الصحاح للجوهري- تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا- مطابع دار الكتاب العبي بمصر.

٤١-عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحمدي- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت- طبعة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٢-فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل لقطة العدوى- مطبعة عيسي الحلبي- مصر .

٤٣-الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية- تاليف سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، وبهامشة تفسير الجلالين، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري، ومفحمات الأقران من مبهمات القرآن- طبعة عيسي الحلبي وشركاه بمصر.

٤٤- فهارس كتاب سيبوية ودراسة له- صنع الشيخ/ محمد عبد الخالق

عضيمة- دار الحديث بالقاهرة- مطبعة السعادة- الطبعة الأولي ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٤٥-الكافية الشافية لابن مالك بشرحه عليها- تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى- دار المأمون للتراث- الطبعة الأولي- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٦- كتاب الأفعال للسرقسطي _ تحقيق الدكتور/ محمد مهدي علام- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م- القاهرة.

٤٧- كتاب سيبوية- تحقيق/ عبد السلام هارون.

الجزء الأول: مطبعة المدني- الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨.

والجزء الثاني: طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

والجزء الثالث مكتبة الخانجي _ القاهرة- من دون تاريخ.

والجزء الرابع: دار الجيل للطباعة- الفجالة- الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م- الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

والجزء الخامس: مطبعة المدني- الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م- الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض.

٤٨-لسان العرب لابن المنظور- طبعة دار المعارف- مصر.

٤٩- المحيط في اللغة للصاحب إسماعيل بن عباد- تحقيق / محمد حسن آل يس- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولي ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٥٠-المزهر في علوم اللغة للسيوطي- تحقيق/ محمد أحمد جاد المولي، وعلي محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم- طبعة عيسي الحلبي.

٥١-معجم شواهد العربية- تأليف/ عبد السلام هارون- الطبعة الأولي ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م _ الناشر مكتبة الخانجي _ مصر.

٥٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري- تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية _ صيدا- بيروت- طبعة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٥٣- المفصل في علم العربية للزمخشري- دار الجيل- بيروت.

٥٤-المقتضب للمبرد- تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف- المجلس الأعلي للشئون الاسلامية.
الجزء الأول ، والثالث، والرابع: القاهرة ١٣٩٩هـ.
والجزء الثاني : القاهرة ١٣٨٦هـ.

٥٥- الممتع في التصريف لابن عصفور _ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة- دار المعرفة _بيروت- الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٥٦- منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد- من دون ذكر تاريخ ولا طبعة.

٥٧- منحة الجليلي بتحقيق شرح ابن عقيل- للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا _ بيروت.

٥٨-المنصف" شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني"- تحقيق الأستاذ / إبراهيم مصطفي، وعبد الله أمين- طبعة مصطفي الحلبي- الطبعة الأولي ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٥٩- الموسوعة النحوية والصرفية- تأليف الدكتور/ يوسف أحمد المطوع- الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م - جامعة الكويت.

٦٠-نتائج الفكر فى النحو السهيلي- تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ/ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولي ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٦١- النحو الوافي- عباس حسن- الطبعة الثانية- دار المعارف ١٩٦٣م.

٦٢-النهر الماد فى البحر المحيط- الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م- جار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٣-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي- عني بتصحيحه السيد/ محمد بدر النعساني- دار المعرفة- بيروت - لبنان.